

اللجنة الثانية
الجلسة ٥
المعقودة يوم الأربعاء
٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

1991 DEC 6 محضر موجز للجلسة الخامسة

(أيرلندا)

السيد بييرك

الرئيس

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.5
6 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد مالون (كندا) : قال إن جزءا كبيرا من العالم ، بما في ذلك بلده هو ، بدأ يتخلى من فترة ركود عميق وواسع النطاق ، وبإمكان الكنديين أن يؤكدوا أن الحاجة إلى التكيف المؤلم أحيانا للاتجاهات الاقتصادية العالمية الجديدة ليس مقصورا على البلدان النامية . فالمبادئ التوجيهية لعملية تنمية قابلة للاستدامة - الديمقراطية القائمة على المشاركة ، والسياسات الاقتصادية للأسواق المفتوحة ، والإدارة الاقتصادية السليمة لنظام تجاري دولي متماسك - تنطبق على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وفي هذا الصدد ، أعرب عن أمل وفده في أن تعود الديمقراطية سريعا إلى هايتي ، مما يفتح المجال لاستمرار تقديم المساعدات الإنمائية .

٢ - وأضاف قائلا إن أولويات كندا في الدورة الحالية تتمثل بمواصلة ضمان أساس النجاح في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ؛ وإبراز دور المرأة في تعزيز التنمية القابلة للإدامة ؛ والسعي من أجل فرض حظر عالمي على صيد السمك بالشباك البحرية العائمة ؛ وتعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية ؛ والسعي من أجل إجراء التحسينات المطلوبة بصورة ملحة في الآلية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣ - ومضى قائلا إنه كان وجه الانتباه ، في المناقشة العامة للسنة السابقة ، إلى السمعة التي لا تحسد عليها اللجنة والتي اكتسبتها نتيجة عاداتها في عملها ولوعها بالدبلوماسية الإعلامية . فإذا استمرت في هدر طاقتها في مناقشات سياسية بشأن المسائل الاقتصادية التي تدار بصورة فعالة في مكان آخر ، فليس عليها إلا أن تلتقي اللوم على نفسها لايجاد تصور مؤداه أن الأمم المتحدة غير ذات صلة في مجمل الميادين الاقتصادي . ففي الحالات التي تنظر فيها اللجنة بميزة نسبية ، على سبيل المثال ، فيما يتعلق بمسائل التنمية البيئية والدولية على الصعيد العالمي ، فإنها تنجز أعمالا رائعة إلى حد بعيد . بيد أن ما لدى اللجنة من سمعة تستحقها كثيرا لولعها بالخطابة المنمقة والمفاوضات المتطاولة التي لا داعي لها تطفئ على إنجازاتها . وأعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة تحسين أنماط عملها ومن ثم تعزيز مركزها في الشهور القادمة .

٤ - السيد أمازيان (المغرب) : تحدث باسم الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي (تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، المغرب ، موريتانيا) ، وقال إن شيخ الحرب الباردة قد ولى ، وإن على المجتمع الدولي أن يضطلع بمهمة إيجاد الموارد المالية ووضع الترتيبات المؤسسية اللازمة لتعزيز السلم والأمن الدولي في جو يسوده العدل ، وإنعاش النمو والتنمية ، لا سيما في البلدان النامية ، ولمكافحة الفقر والمآسي الاجتماعية مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة ، ولحماية البيئة .

٥ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من ضخامة هذه المهمة ، فإن الحالة ليست ميؤوساً منها بالكامل . إن هناك عالماً جديداً آخذاً في الظهور من شأن المزيد من التعاون فيه بين الشرق والغرب أن يسهم في الاستقرار العالمي . والصراعات بين أنصار التحريرية وأنصار تدخل الدولة تفسح المجال الآن لتوافق في الآراء على الصعيد العالمي يقرر بسيادة الحرية الاقتصادية على اقتصاد الدولة ، في حين يؤكد على الحاجة إلى إقامة توازن أمثل بين تدخل الدولة وقوى السوق . ولقد أصبح من المستحيل قمع الحركات الشعبية المؤيدة لتطبيق الديمقراطية في الشرق والجنوب على السواء . لقد حان الوقت للاعتراف بأن انتشار الديمقراطية في الداخل يتوقف إلى حد بعيد على إضفاء الصيغة الديمقراطية على العلاقات الدولية ، وإلغاء أوجه الظلم الاقتصادي وإيجاد بيئة اقتصادية دولية تفضي إلى النمو والتنمية على الصعيد العالمي . وينبغي أيضاً ملاحظة أن لازمة الديون وسياسات التكيف القصيرة الأجل ، والنظام التجاري والمالي والتقدي الدولي أثرا مباشرا على تدمير البيئة ، ونضوب الموارد الطبيعية ، وتدهور حالة الأمن الغذائي ، واتساع رقعة الفقر ، وانتشار المخدرات ، والهجرات الدولية ، وتدهور حقوق الإنسان في العالم .

٦ - ومضى يقول إن التغييرات الجارية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية يمكن أن تقود إلى تحرير اقتصاداتها تحريراً حقيقياً وإلى إدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف ، موفرة بذلك منافذ إضافية لاقتصادات البلدان النامية . فالخوف من أن تؤدي المعونات الخارجية المقدمة إلى بلدان أوروبا الشرقية إلى تحول الموارد عن البلدان النامية لم يتجسد بعد ، باستثناء ما يتعلق بالمعونات الغذائية ، ولكن لا جدال في أن هناك تحولا في الاهتمام ، ولا يستبعد أن يعاد في الوقت المناسب توجيه التدفقات الرأسمالية الرسمية ، لا سيما إذا اكتسب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية القدرة على امتيعاب تحول كبير في الموارد .

(السيد أمازيان ، المفرب)

٧ - وأضاف قائلا إن الانقشاع التدريجي لخطر الحرب النووية بين القوى العظمى ، والحل الرسمي لمنظمة حلف وارسو ، وبداية التعاون بين الاتحاد السوفياتي وبلدان منظمة حلف شمال الاطلسي على تخفيف حدة الصراعات الاقليمية ، كل ذلك يُشير الى احتمال تحقيق نظام عالمي أوفر سلما . وربما كانت فرص إجراء تخفيض رئيسي في النفقات العسكرية في جميع أنحاء العالم أفضل في الوقت الحاضر منها في أي وقت مضى منذ أواخر الاربعينات . ويمكن توجيه الوفورات التي تتحقق من هذا التخفيض لأغراض التوسع والتنمية .

٨ - ومضى قائلا إن التحرر الحقيقي للتجارة في إطار جولة أوروغواي ، بما يؤدي إلى إجراء تخفيض كبير في الحمائية ، يمكن أن يحرر الموارد لأغراض الاستثمار . وتشير التقديرات إلى أن تحرير الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية يمكن أن يحقق للبلدان النامية نحو ٥٥ بليون دولار من العائدات الإضافية للمصادر ، وهو ما يوازي المعونات الإنمائية الرسمية التي تتلقاها .

٩ - واستطرد قائلا إن بعض البلدان المتقدمة النمو تمارس ضغوطا غير مقبولة على الوفورات العالمية من خلال الإبقاء على أوجه عجز كبيرة في ميزانياتها ، واعتماد سياسات نقدية تقييدية وأسعار فائدة مرتفعة من أجل اجتذاب رأس المال الاجنبي . فالمشكلة ليست في وجود نقص في الوفورات العالمية ، كما يزعم ، ولكنها بالأحرى في مزيج السياسات المتعلقة بالميزانيات والسياسات النقدية التي تطبق في البلدان الصناعية الرئيسية . إن تلبية احتياجات الاستثمار ، تقتضي من الاقتصاد العالمي توليد الوفورات الضرورية ؛ ويتضمن ذلك إلغاء النفقات غير المنتجة ووضع سياسات سديدة في مجال الاقتصاد الكلي . ويجب على البلدان الصناعية ذاتها تطبيق تدابير التكيف التي تطلب هي من البلدان النامية تطبيقها : فمن شأن تخفيض أوجه العجز في الميزانيات ، واستقرار النظم المالية والعملات وانخفاض واستقرار أسعار الفائدة ، واستمرار النمو غير التضخمي ، أن يعمل على تحول مناخ التنمية في بقية العالم .

١٠ - وأردف قائلا إن وفده يرى أن الوقت قد حان لإدخال نظام للمراقبة المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي من أجل تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بين بلدان الشمال والشرق والجنوب بغية استمالة البلدان الصناعية إلى اعتماد سياسات مواتية لنمو الاقتصاد العالمي ومتماشية مع الأهداف العالمية المتناسقة . كذلك تؤيد الدول الاعضاء

(السيد أمازيان ، المغرب)

في اتحاد المغرب العربي بقوة اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

١١ - ومضى يقول إن الثمانيات شهدت تهميش أقل البلدان نموا على نحو لا هوادة فيه ، في حين تدهورت أفريقيا إلى مركز منطقة لا تحصل على المدقات إلا بشق النفس . فمن الأساسي أن يقوم كل من أفريقيا والمجتمع الدولي بعمل عاجل إذا أريد وقف وعكس الاتجاهات السلبية التي أبرزتها اللجنة الجامعة المختصة للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

١٢ - ومضى يقول إن اتحاد المغرب العربي لا يألو جهدا في تعزيز التعاون مع الدول الأخرى والمجموعات الإقليمية . فمن شأن المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الاعضاء في الاتحاد والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، المزمع عقده في بروكسل في تشرين الثاني/توفمبر ١٩٩١ ، أن يوفر ، في هذا المدد فرمة مثالية لتعزيز التعاون بين أوروبا وبلدان شمال أفريقيا .

١٣ - وواصل حديثه قائلا إن الدين الخارجي للبلدان النامية ارتفع إلى مستوى يشمل نصف ناتجها القومي الإجمالي عموما وما يقرب من ضعف عائدات صادراتها السنوية مجتمعة . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ النقل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ما مقداره ٢٤ بليون دولار ، وربما ظل عند هذا المستوى في السنوات القادمة ، نظرا لارتفاع أسعار الفائدة السائد . فقد تباطأت المعونة الانمائية الرسمية ، وأصبحت أسعار الفائدة أعلى بكثير من معدلات النمو بالنسبة للإنتاج والصادرات . وفي ظل هذه الظروف ، تظل الاحتمالات بالنسبة للتمويل والتنمية في بلدان الجنوب غير يقينية ما لم تتخذ خطوات جريئة لتصحيح أوجه الاختلال في الاقتصاد العالمي التي يمكن عزوها إلى سياسات البلدان الصناعية في مجال الاقتصاد الكلي ، ولعكس اتجاه تناقص قروض القطاع الخاص المقدمة إلى البلدان النامية . ولا تستطيع البلدان المدينة أن تستعيد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلا إذا تم التغلب على أزمة الديون بصورة نهائية عن طريق تخفيض ديون مزيد من البلدان وتخفيض خدمات ديونها ، وإعادة جدولة ديون أفقر البلدان بناء على شروط أكثر سخاء ، وتخفيض الديون المستحقة للمانحين الرئيسيين الرسميين وزيادة الاستثمارات القائمة على

(السيد أمازيان ، المغرب)

المشاركة . والمبادرات الأخيرة المتعلقة بتخفيض الديون تمثل تطورا ايجابيا في الموقف الدولي الرسمي تجاه إدارة الديون ، فينبغي أن تطبق بصورة عاجلة وأن تشمل عدداً أكبر من البلدان المدينة .

١٤ - وأضاف قائلاً ، إن زعماء البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ، الذين اجتمعوا في لندن في تموز/يوليه ١٩٩١ ، قرروا ، للأسف ، أن المعاملة التي لقيتها بلدان مثل بولندا هي معاملة استثنائية ومن غير الممكن أن تشمل بلداناً أخرى . فآزمة الديون ليست مشكلة تقنية ولكنها أساساً مشكلة سياسية لا يمكن حلها إلا بإرادة سياسية . إن قيمة الاتفاقات الأخيرة تكمن في الاعتراف الضمني من قبل الدائنين بأن مزيداً من السخاء في تخفيف الديون أمر ضروري إذا أريد للبلدان المثقلة بالديون أن تحرز تقدماً على طريق التحول الاقتصادي والتكيف الهيكلي بسرعة مقبولة من الناحية السياسية . ولا تزال بلدان اتحاد المغرب العربي تؤيد الفكرة الواردة في تقرير الممثل الشخصي للأمين العام بشأن الديون فيما يتعلق بإنشاء مصرف لأفريقيا المطلقة على البحر الأبيض المتوسط وهي تؤكد عزمها على دراسة طرق ووسائل تنفيذ هذا الاقتراح في أسرع وقت ممكن .

١٥ - واستطرد يقول إن من المسلم به على الصعيد العالمي أن نظم الانتاج والاستهلاك في البلدان الصناعية هي أساس المشاكل الايكولوجية العالمية : ذلك أن ٩٠ في المائة من النفايات الخطرة في العالم متشابهة هذه البلدان . إلا أن الفقر والكثافة السكانية وانعدام الموارد التكنولوجية والمالية هي أيضا من أسباب التدهور البيئي في البلدان النامية . فينبغي أن تعالج بصورة عاجلة ظاهرة الاحتباس الحراري ، وتغير المناخ وانحسار طبقة الأوزون من أجل مواجهة ارتفاع الحرارة في العالم . ففي كل سنة تفقد ملايين الهكتارات تنوعها الحيوي ، في حين تواصل المخاري زحفها على الأراضي الصالحة للزراعة . فبالمعدلات الحالية ، سيكون ٤٠ في المائة من غابات البلدان النامية قد اختفت بحلول عام ٢٠٠٠ . ويعمل الجفاف وانخفاض منسوب المياه ، وازالة الأحراج والتلوث على تفاقم مشاكل امدادات المياه . ومن ثم فإن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مرهون بتحقيق توافق في الآراء بشأن مسألتين تتسمان بأهمية رئيسية لدى البلدان النامية ، وهما توفر موارد مالية جديدة كافية لدعم التنمية القابلة للإدامة ، وتوفير الظروف التي تنظم نقل التكنولوجيات السلمية من الناحية الايكولوجية .

(السيد أمازيان ، المغرب)

١٦ - وأردف يقول إن تزايد عدد الكوارث والحالات الطارئة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ يشكل ضغوطاً على قدرات المنظمات المقدمة للمعونات . ويرى البعض أنه لا بد من إعادة النظر في هيكل المعونات الانسانية الطارئة لمنظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز تنسيقه ، وبالتالي تحسين قدرته على الاستجابة للطوارئ بشكل فعال . وقال إن وفده يرى أن أي إصلاح كهذا لا بد أن يقوم على احترام مبدأ السيادة الوطنية ، وينبغي أن يهدف الى توليد الموارد المالية المطلوبه لاقامة ترتيب محسن للتدخل السريع داخل الأمم المتحدة . ولا بد ، في الأخير ، من أن تراعي جهود الإصلاح ولاية المنظمات القائمة المقدمة للمعونات ، لاسيما مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث .

١٧ - وفي وقت تم الاعتراف فيه اكثر من أي وقت مضى ، بدور الأمم المتحدة في ميداني الأمن الدولي والتنمية ، لم يصاحب ذلك أي توسيع للقاعده المالية للمنظمة ، وختم بيانه قائلاً إن حجم المبالغ غير المسددة من الميزانية العادية تشير الى أن الأزمه المالية لم تنته بعد . اذا ما كان للأمم المتحدة أن تصبح محور توافق للآراء ولاتخاذ القرارات ، يجب تزويدها بالموارد اللازمة لتفطلع بدورها على نحو كامل .

١٨ - السيد لنغو (زامبيا) : قال ان اللجنة تبدأ عملها في ظل استعداد كبير للإصلاح الاقتصادي والتجديد في جميع أنحاء العالم . ومع انتهاء الحرب الباردة وانتشار عملية الديمقراطية في العديد من البلدان ، يظل التحدي الأكبر بالنسبة للأمم المتحدة العمل على وضع معايير أفضل للعيش للجميع . وان موجة الهجرة الحالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو هي مؤشر حيوي للفرصة العالمية في احراز تقدم اقتصادي واجتماعي ومؤشر أيضا للتوزيع غير العادي للفرص الاقتصادية في جميع أنحاء العالم .

١٩ - وذكر أن مفهوم الاسواق الحرة الذي تدعمه حاليا البلدان المتقدمة النمو يظل رمزا فارغا اذا بقيت البلدان غارقة في الحمائية . ولذا يجب أن تمارس البلدان المتقدمة النمو على الصعيد الدولي السياسات التي تعرضها على البلدان النامية . وشمة فرمة هامة للقيام بذلك وهي جولة أوروغواي أي للمفاوضات المتعددة الاطراف . وان الطريق المسدود في المفاوضات كان مقلقا بالنسبة للوفد الزامبي لانه يشكل في صفة الاتجاه نحو القيم الاقتصادية والسياسية التي تؤيدها البلدان المتقدمة النمو .

(السيد لنغو ، زامبيا)

وقال ان فشل جولة اوروغواي سوف يؤدي الى بدء عهد من الحواجز التجارية المحصنة والحروب التجارية . وسوف يؤدي ايضا الى ايجاد جو دولي تهيمن عليه المنافسة الاقتصادية والصراع من أجل التفوق للذين كانوا من خصائص الحرب الباردة . ويومع اللجنة الثانية ان تلعب دورا هاما في تيسير ظهور تفاهم واضح بشأن تحقيق التحرير الاقتصادي على الصعيد العالمي . إلا ان امكانيات اللجنة محدودة بسبب الرأي الغالب المتكرر ولكن غير المقبول القائل بأن تترك المسائل الاقتصادية الواضحة الى المؤسسات التي أنشأها اتفاق برتون وودز ، والتي تنزع انشطتها الى ان تصبح هامشية .

٢٠ - وأوضح قائلًا انه ما كان للأمل في ايجاد اقتصاد عالمي ومنصف أن يتحقق يجب بث الحياة في عملية التعاون المتعدد الاطراف . وأن المناقشة في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩١ بشأن تعزيز التعاون المتعدد الاطراف في الشؤون الاقتصادية الدولية والمناقشة في ظل التطور الاخير في العلاقات بين الشرق والغرب قد أدت الى ظهور عدد من المقترحات التي اذا ما تم ادخالها في عملية اعادة الهيكلة الجارية للجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وفرت فرما عديدة لتنشيط التعاون المتعدد الاطراف . وفي مرحلة معينة من هذه العملية ، ينبغي النظر ، يجد ، في اصلاح مؤسسات برتون وودز التي لا يمكن تركها في الغابة السياسية اذا كان المجتمع الدولي جادا في تحقيق ، تعزيز التعاون المتعدد الاطراف .

٢١ - استطرد قائلًا إن القضايا البيئية ازدادت أهمية ، بحق ، في السياسة الاقتصادية العالمية . وإنه يجب ، في هذا الصدد ، الحفاظ على مبدأ السيادة : ولا ينبغي لأي دولة ان تدعي لنفسها الحق في التدخل في شؤون الدول الاخرى . كما ينبغي للاعداد لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ان يتميز بروح التعاون وليس بروح المجابهة . ويجب اخيرا ان تنظر الاجتماعات التحضيرية المتبقية في صياغة سياسات وبرامج من شأنها تحقيق تنمية مستمرة البقاء .

٢٢ - وكما اضطلعت اللجنة باعمالها في إطار الاعلان المعني بالتعاون الاقتصادي الدولي والاسراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ، فيترتب عليها ان تبت في المفهوم الانمائي الذي تفكر فيه ، وفيما اذا كانت الشروط العديدة

(السيد لنغو ، زامبيا)

المفروضة على التنمية حتى الان - أي التكيف الهيكلي ، والاصلاح السوقي ، وحقوق الانسان ، والديمقراطية ، وتخفيض الانفاق العسكري - ترمي الى مجرد دعم نماذج للتنمية بالية وغير قابلة . وتحديد رؤيا أوضح وأكثر وثوقا لا سيما فيما يتعلق بقضية افريقيا . وقال إنه لا ينبغي فرض شروط تسمح بتدمير الاقتصادات أو بيان تحلل مكان السعي الى نماذج فعالة للتنمية تراعي القدرات المحلية وظروف كل من البلدان النامية .

٢٣ - وبالرغم من انه من الصحيح ان كل دولة مسؤولة عن تنميتها الخاصة ، الا ان البيئة الدولية الداعمة هي عنصر حاسم في التنمية الوطنية ، ولا سيما في البلدان الأكثر ضعفا . وبالتالي ، يسمح من الضروري تغيير الاستراتيجية الدولية الحالية للقضاء على عبء الديون الخارجية الذي يقوض الجهود الانمائية للبلدان النامية .

٢٤ - وأعلن أن وفده يرحب بالقرارات المتخذة بشأن جنوب افريقيا في الدورة الاخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولا سيما القرار المتعلق بالانشطة المتمثلة بالشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا . وبالرغم من حصول بعض التطورات الايجابية ، فما زال نظام الفصل العنصري قائما كما هو وما زال يشكل خطرا على الامن والاستقرار والتنمية بالنسبة لبلدان خط المواجهة والبلدان المجاورة . وأن الدعوة الحقيقية الى اعتناق الديمقراطية وحقوق الانسان في جنوب افريقيا تظل التزاما دائما لمجمل عملية القضاء على الفصل العنصري واستمرار توفير المساعدة الى ضحايا النظام . وختم بيانه قائلا انه يأمل أيضا في ان يؤدي تحقيق السلم في انغولا ، في النهاية ، في موزامبيق التي تمكن بلدان الجنوب الافريقي من بذل جهود متواصلة لبناء مؤسساتها الاقتصادية .

٢٥ - السيد لويبي (اندونيسيا) : قال ان آراء وفده انعكست الى حد كبير في البيان الذي ادلى به ممثل غانا باسم مجموعة ال ٧٧ في الاجتماع الثالث . وبالرغم من الامال الكبيرة في ايلاء ضرورات التنمية والنهوض بالشعوب الاولوية العليا بعد انتهاء الحرب الباردة قد خابت بسبب حرب الخليج وعواقبها ، فإن الاعلان الاخير الذي اعلنه رئيس الولايات المتحدة بشأن تخفيضات الاسلحة النووية هو خطوة جذرية تحظى بالترحيب لما تنطوي عليه من تحقيق أمل جديد .

(السيد لويي ، اندونيسيا)

٢٦ - أوضح أن اقتصادات البلدان النامية ما زالت متجهة نحو هبوط طال زمنه وما زالت مثقلة بحالات غير مقبولة من اختلال التوازن وعدم المساواة . وأعرب عن قلقه إزاء الاحتمالات الكالحة المرتقبة من عام ١٩٩١ عندما يواجه الاقتصاد العالمي ركودا وانخفاضا في دخل الفرد بنسبة ٢ في المائة تقريبا . وان من دواعي القلق ، أيضا ، بالنسبة لمنطقة اسيا والمحيط الهادئ هو التدهور في نمو التجارة العالمية واستمرار تدهور اسعار السلع الاساسية . فقد انخفض معدل النمو في الصادرات غير النفطية لبلده من ٢٥,١ في المائة في عام ١٩٨٨ الى ٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ وهو مستوى لا يتماشى مع النمو الاقتصادي اللازم للمليونى شخص الذين يدخلون سوق العمل سنويا .

٢٧ - وفي حين أن البلدان النامية ذاتها تتحمل المسؤولية الاولى في مجابهة التحديات التي تواجهها التنمية فإن التكافل المتزايد بسرعة بين الدول قد أوجد جوا اقتصاديا خارجيا ايجابيا واحيا مبدأ تعددية الاطراف . وتحقيقا لهذا الغرض ، يجب تجديد الحوار بين الشمال والجنوب على اساس مفاهيم التكافل الحقيقي وتبادل المصالح والمنافع . وأوضح أنه توجد ثمة حاجة الى اتباع نظام تجاري دينامي تتمتع في ظلّه البلدان النامية بوصول اكبر الى اسواق البلدان الصناعية .

٢٨ - ولكن ، على نقيض ذلك ، بينما يقوم العديد من البلدان النامية ، بما في ذلك بلده ، بتحرير نظمها التجارية ، وإن كثيرا من البلدان المتقدمة النمو تتبع سياسة التجارة المنظمة وزيادة الحواجز التعريفية وغير التعريفية . ولذلك ينبغي تحسين شروط التجارة بالنسبة لصادرات البلدان النامية ، ولا سيما السلع الاساسية ، تحسينا ملحوظا . وأوضح ان الاحجام عن ايرام جولة اوروغواي في بروكسل مخيب للآمال وأعرب عن امل وفده في ان تظهر الاطراف في الغات ، ولا سيما البلدان التجارية الهامة ، الشجاعة اللازمة لتجاح المفاوضات والتوصل الى خلاصات ناجحة ومنتزعة في اخر السنة .

٢٩ - ونظرا الى ان السلع الاساسية تشكل شريان الحياة الاقتصادية للعديد من البلدان النامية ، فمن الضرورة الاساسية يمكن وضع اتفاقات وترتيبات للسلع الاساسية تعزز استقرار اسواق السلع الاساسية وشفافيتها وسير عملها وتظهر الاتجاهات السوقية الطويلة الاجل التي يفيد منها المنتجون والمستهلكون على حد سواء . وينبغي وضع آليات جديدة مع الحفاظ على روح الصندوق المشترك للسلع الاساسية واهدافه الاساسية كما ينبغي الانتفاع الى اقصى حد بالصندوق المشترك للسلع الاساسية ، الذي يجب تدعيمه

(السيد لويي ، اندونيسيا)

بمساعدة من الدول الصناعية . وأوضح أنه يجب تعزيز التنويع والتسويق والتجهيز والتوزيع وغير ذلك من أنشطة القيمة المضافة ، كما يجب تعزيز مشاركة جميع الأطراف في محافل المنتجين والمستهلكين .

٣٠ - وأشار إلى استراتيجيات إدارة الديون الرامية إلى مساعدة البلدان النامية قد نجحت على المدى الطويل ، وشمة حاجة إلى تدابير سياسة جديدة رئيسية مع ضرورة تنفيذ المبادرات الأخيرة تنفيذا واسعا وسريعا وجعلها تشمل جميع أشكال الديون وجميع فئات البلدان المدينة التي تتسم حالتها بالخطر . بالإضافة إلى ذلك ، يجب إيجاد حلول عالمية تعكس مزيجا مناسباً من السياسات المالية والنقدية والتجارية الخالية من أية شروط .

٣١ - وأردف قائلاً إن التوقف الفعلي لتدفق التمويل التجاري من أجل التنمية وركود المساعدة الإنمائية الرسمية تسببا بخيبة أمل عميقة . ولذلك فإن من الضروري بمكان ضمان تقديم المساعدة إلى الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ، بالإضافة ، حقيقة ، إلى التدفقات المالية المقدمة إلى البلدان النامية . كما أن منح حقوق السحب الخاصة مرة أخرى ، أمر ضروري ويجب ربطه بالاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية .

٣٢ - كذلك فإن من شأن عقد الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية في أوائل عام ١٩٩٢ أن يوفر فرصة لتجديد التعاون الدولي لمواجهة تحديات التسمينات وتنشيط دور الأونكتاد ومهامه .

٣٣ - وأوضح أخيراً أنه ينبغي أن تتشاطر جميع البلدان مسؤولية معالجة مسألة التدهور البيئي مشاطرة نسبية ومنصفة ولا يجب أن تصبح مصدراً جديداً للخلاف بين الشمال والجنوب . وبالتالي من الضروري الإقرار بالملة الحاسمة القائمة بين الحماية وبين الحفاظ على البيئة والتنمية الدائمة . وختم بيانه قائلاً أنه يجب توفير موارد إضافية للبلدان النامية لتمكينها من تنشيط اقتصاداتها كما يجب السماح لهذه البلدان بالحصول على تكنولوجيا سليمة بيئياً ، دون أي عائق على أساس الأفضلية والامتياز بعيداً عن أي صورة من صور الاشتراط .

٢٤ - السيد توربانسكي (أوكرانيا) : قال ان السنة الماضية شهدت ظهور حالة عالمية جديدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية . فقد أصبح النظام العالمي الجديد يستند الى علاقات متمدنة بين الدول والى الاعتراف بالقيم الانسانية العالمية وبسيادة القانون الدولي . وبالرغم من حالات العودة الى التفكير القديم ، مثل الانفجار السياسي الذي حصل في الخليج ، فقد ابتعدت العلاقات الدولية على نحو متواصل عن التحامل الايديولوجي ومجابهة التكتلات واتجهت نحو التعاون وروح المشاركة فيما بين اعضاء المجتمع الدولي .

٢٥ - بيد ان التطورات الاقتصادية متخلفة عن التقدم السياسي كما يتضح ذلك من نتائج الدراسة الاستقصائية للاقتصاد العالمي لعام ١٩٩١ ، كما ان مشاكل الديون الخارجية ، والحماشية في التجارة ، والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية ، وانعدام الموارد الانمائية والتدهور البيئي ما زالت موضع قلق خطير ، لا سيما وان هذه المشاكل تتزايد بسبب مصاعب الحرمان التي تعاني منها ، حاليا ، بلدان اوروبيا الشرقية ، خلال مرحلة انتقالها المصعب الى النظام السوقي .

٢٦ - واذاف قائلا ومع ذلك يوفر التقدم المحرز في إعداد نموذج اقتصادي أمثل يقوم على تنسيق مختلف المصالح الوطنية والإقليمية ، والاعتراف بمسؤولية الدول عن سياساتها الاقتصادية الخاصة ، وتنشيط جهاز تنسيق الاقتصاد الكلي للأمم المتحدة ، أساسا للتفاوض . كما أسهمت الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرمة لتطوير العلاقات بين الشرق والغرب ، بصورة كبيرة في هذه العملية ، وأعربت عن تأييدها الحازم للجهود التي تبذلها بلدان وسط وشرقي أوروبا لإضفاء صيغة ديمقراطية على نظمها الاجتماعية والاقتصادية ، واعتماد الاقتصادات السوقية والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي . ومن شأن هذه التطورات في نهاية المطاف أن توفر أساسا لمزيد من الاستقرار والوضوح في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بيد أنها تتطلب استجابة مناسبة من الأمم المتحدة ولا سيما من قطاعيها الاجتماعي والاقتصادي .

٢٧ - واستطرد قائلا إن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي الحالية وما يصاحبها من تحولات اقتصادية في أوكرانيا ، تُوجت بإعلان استقلال البلد من آب/أغسطس ١٩٩١ . وتواجه أوكرانيا بمغف خاصة عقبات كؤود من أجل التغلب على النتائج الاقتصادية الناجمة عن تنمية مشوهة استمرت ما يربو على ٧٠ عاما . ومترتكز الإصلاحات الاقتصادية

(السيد توربانسكي ، اوكرانيا)

الجديدة على الاعتقاد بأن الملكية بجميع صورها ، جماعية أو فردية أو خاصة تشكل أساسا للحياة الاقتصادية وتهدف إلى تعزيز المشاريع بكافة صورها . وستضمن شروط تشريعية متساوية لجميع الأعمال التجارية وسيواكبها هيكل أساسي سوقي وضمان اجتماعي ، وبعض الامتيازات الاقتصادية عند الاقتضاء . وسيلزم إنشاء هيكل ومؤسسات تنظيمية ، كما ستلزم وحدة عملة جديدة ، وخدمة جمركية تتسم بالكفاءة . وسيتعين على أوكرانيا أيضا أن تضع سياساتها المالية والاثمانية والضريبية والاستثمارية الخاصة .

٢٨ - وتابع كلامه قائلا إن هناك مشكلة خاصة تفرضها الحاجة إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمتخصصين إلى أوكرانيا . ويضمن تشريع اعتمد مؤخرا حماية رأس المال الأجنبي والحق في تصدير الأرباح بالعملة الأجنبية .

٢٩ - واستطرد قائلا إن إنشاء اقتصاد ديمقراطي وطني جديد ، مفتوح أمام كل البلدان ، سيعتمد على الهياكل السياسية التي سوف تُنشأ في أوكرانيا المستقلة ، استنادا إلى حكم قانون . وترمي الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الحالية إلى تحرير الاقتصاد وإيجاد دولة ديمقراطية حقا .

٤٠ - ومضى قائلا إن جميع تلك الجهود ستستلزم نفقات مالية كبيرة ، بالإضافة إلى التكاليف المالية والمادية التي تكبدها البلد بالفعل ، لمواجهة النتائج المستمرة لكارثة تشيرنوبيل . ونظرا للطابع الذي اتسمت به مشكلة تشيرنوبيل فإنها اقتضت اتخاذ نهج عالمي يقوم على تعاون واسع النطاق من جانب المجتمع العالمي . وتجلت خطورة المشكلة في مختلف القرارات المتعلقة بالموضوع ، التي اعتمدها الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وغيرهما من أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة . وقال إن بلده يعترف مادقا بالجميل لجميع الدول ، والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية ، لاستجابتها المتعاطفة ، إزاء الكارثة التي عانى منها شعب أوكرانيا ، وللدعم المادي الذي قدمته .

٤١ - السيد الصلال (الكويت) : شدد على الكارثة التي أصابت الهيكل الأساسي والاقتصاد والبيئة في بلده ، مستشهدا بما ورد في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقدير الخسائر التي حدثت بالكويت خلال الاحتلال العراقي (S/22535) . وحث أعضاء اللجنة على قراءة التقرير بأكمله ، حيث يشكل وثيقة تاريخية مهمة لجريمة لم يسبق لها مثيل .

(السيد الملال ، الكويت)

وقال إن النتائج التي توصلت إليها البعثة أكدتها الوثائق التي خلقتها القوات العراقية الهاربة في أثناء تحرير الكويت ، والتي تضمنت تفاصيل عمليات تستهدف إتزال أخدح الخسائر بالبلد ، وبخاصة موارده من النفط . وأضاف قائلاً إن التنغيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن ، وعلى الأخص القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، سيحول دون تكرار الأحداث التي شهدتها الكويت .

٤٢ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من المحاولات التي تبذلها الكويت للتخلص من آثار الغزو العراقي ، فإنها ما زالت تتمرد قائمة البلدان التي تقدم المساعدة الإنمائية ، ولم يتخل البلد عن سياسته في المساعدة على التخفيف من عبء الديون الخارجية للبلدان النامية .

٤٣ - واختتم كلمته بالإشادة بالموقف الحازم الذي وقفه المجتمع الدولي إلى جانب بلده في وقت شدته .

٤٤ - السيد رازالي (ماليزيا) : قال إن البيئة الاقتصادية الدولية المعادية التي كانت السبب الرئيسي لازمة التنمية في الثمانينات ، لم يطرأ عليها تغيير أساسي في التسعينات . ولم يؤد الترايط المتزايد للاقتصاد العالمي إلى مزيد من التوازن المنصف بين البلدان المتقدمة النمو والعالم النامي ، والحاجة ماسة إلى إصلاحات في الترتيبات الدولية التي تحكم التدفقات التجارية والنقدية والمالية والعلمية والتكنولوجية . وأضاف قائلاً إن البلدان المتقدمة النمو هيأت الانتقال من عالم الاستعمار إلى عالم ما بعد الاستعمار بطريقة تمكنها من إحكام سيطرتها على استغلال موارد العالم .

٤٥ - ومضى قائلاً إن انهيار مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد أكد من جديد التغليب المطلق للقوة في تحديد شروط العلاقات الدولية ، كما يتضح من نظام "بريتون وودز" ، ومجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبع . لقد عمل الشمال على ضمان الوصول إلى إمدادات الموارد الطبيعية والمواد الخام والسيطرة عليها بأسعار وشروط تناسبه ، في حين أُجبر الجنوب على فتح أسواقه للواردات من السلع والاستثمارات والخدمات الآتية من الشمال . وبالإضافة إلى ذلك انتهج الشمال تدابير حمائية لمكافحة المنافسة فيما بين دوله .

(السيد رازالي ، ماليزيا)

٤٦ - وأردف قائلا إن عبء الديون في البلدان النامية ، ازداد ارتفاعا في عام ١٩٩٠ ، ولن يتحقق تخفيف هذا العبء إلا عن طريق نمو التجارة العالمية . وستساعد البيئة التجارية الدولية الأكثر تحملا ، البلدان النامية على تحقيق إمكاناتها التصديرية تحقيقا كاملا ، مع ما يترتب على ذلك من مزايا لاقتصادياتها . واستطرد قائلا إن اعتماد البلدان المتقدمة النمو لسياسات اقتصادية كلية وتدابير تكيف هيكلية مناسبة ، سيؤدي إلى نمو متواصل يتسم بانخفاض التضخم واستقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة .

٤٧ - وحث البلدان المتقدمة النمو على تلبية أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها ، وبخاصة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا . وأردف قائلا إنه ينبغي زيادة حصة المساعدة المتعددة الاطراف في التدفقات المالية إلى البلدان النامية ، كما ينبغي أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بدور متزايد في مجال التمويل الإنمائي . ويتعين أيضا مضاعفة المساعدة التساهلية بحلول عام ١٩٩٥ ، والموارد الإضافية الناجمة عنها المكرسة لإنتاج الأغذية والاحتياجات الأساسية الأخرى ، وتنظيم الأسرة ، وأمن الطاقة ، والقطاعات الأخرى الحساسة بيئيا . وذكر أنه توجد حاجة ماسة إلى نظام شامل للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما ينبغي اعتماد مدونة ملوك للشركات عبر الوطنية دون إبطاء .

٤٨ - وأردف قائلا إنه ينبغي بذل جهود لزيادة حصة الواردات من البلدان النامية في مجموع استهلاك العالم المتقدم النمو ، وذلك بإزالة الحواجز الجمركية وكفالة الاستقرار لأسعار السلع الأساسية . كما ينبغي أن يظلع الصندوق المشترك للسلع الأساسية بوظيفة مهمة في هذا الصدد ، مع تشغيل كلا حسابي الصندوق بصورة كاملة في أقرب وقت ممكن .

٤٩ - وتابع كلامه قائلا إن ماليزيا تشعر بالقلق لعدم إحراز تقدم بمفعة عامة في تنفيذ برنامج عمل فيينا من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وإن تجريد التكنولوجيا من الصبغة التجارية ، أو نقلها بشروط تساهلية ، أمر ضروري للبلدان النامية ، ولذا فإن ماليزيا تؤيد دعوة وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ إلى إنشاء نظام تمويلي تابع للأمم المتحدة ، لتسخير العلم والتكنولوجيا ، وفقا لما ينص عليه برنامج عمل فيينا .

(السيد رازالي ، ماليزيا)

٥٠ - واستطرد قائلا إن ماليزيا تشعر بالقلق أيضا إزاء عدم وجود اتفاق بشأن القضايا البيئية الرئيسية مثل توفير موارد مالية جديدة ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا على أساس تفضيلي وتساھلي . وأردف قائلا إن هناك حاجة إلى التزامات حازمة من جانب البلدان المتقدمة النمو ، بشأن تلك القضايا لضمان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ولتمكين البلدان النامية من تنفيذ قرارات المؤتمر .

٥١ - وأضاف قائلا إن التقدم بطيء جدا في المفاوضات المتعلقة بتغيير المناخ ، والتنوع البيولوجي . ومرة ثانية يتطلب الأمر التزامات حازمة من جانب البلدان المتقدمة النمو ، للاضطلاع بمسؤولياتها وتوفير القيادة في معالجة قضايا التدهور البيئي والتغير المناخي . وترى ماليزيا أن قضايا التنوع البيولوجي والتكنولوجيا البيولوجية ، متصلة ببعضها اتصالا وثيقا وينبغي تناولها بصورة مشتركة في الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي .

٥٢ - وقال مختتما كلمته ، إن وفده يدعو إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات التي اعتمدها اللجنة ، وبصفة خاصة الإعلان بشأن التعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع .

٥٣ - السيد أغيبيار - هشت (غواتيمالا) : قال إن التطورات السياسية والاقتصادية في بعض مناطق العالم مشجعة جدا وإن كان ما يزال هناك احتمال حدوث نكسات شديدة ، كما يدل على ذلك الانقلاب الأخير في هايتي . وأضاف قائلا إن سياسات أمريكا الوسطى تسيطر عليها القضايا الاقتصادية ، ويجري تكوين كتل اقتصادية جديدة لتكون حافزا لمزيد من الممارسات الابتكارية والتنافسية ، وقال إن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى تزداد قوة ، وستصبح بليز وبنما عما قريب عضوين فيها . وقد تم التوصل إلى اتفاقات ثنائية عديدة بين الدول في المنطقة الفرعية وفي دول أمريكا اللاتينية الأخرى ، ويجري استكشاف إمكانية إيجاد سوق تبادلية فيما بين منطقة البحر الكاريبي ومنطقة أمريكا الوسطى .

٥٤ - وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع أوروبا ، قال إنه طلب في مؤتمر سان خوسيه السابع الذي عقد مؤخرا في ماناغوا ، وضع ترتيب للتعريفات الجمركية على غرار ما هو مطبق في بلدان الحلف الأتني . ولكن الطلب لم يُقبل لسوء الحظ ، ويرى

(السيد أغيبيار - هشت ، غواتيمالا)

وفده أن ترتيبات التعريفات الجمركية البديلة المقترحة لا تكفي لجعل منتجات أمريكا الوسطى تنافسية في الأسواق الأوروبية ، ومن شأن الترتيبات التي تحبذها بلدان أمريكا الوسطى مساعدة قضية السلم والديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان .

٥٥ - وأعرب عن ترحيب غواتيمالا بالتطورات الإيجابية في شرقي أوروبا وبانتهاء الحرب الیاردة كما أعرب عن تطلعه إلى توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والاجتماعي المفيد لجميع الأطراف مع تلك المجموعة من البلدان . وقال إن المناخ السياسي العالمي الجديد يقتضي إيجاد تعريف جديد لمفهوم الأمن الدولي يولى فيه اهتمام أكبر إلى العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . ومضى قائلاً إن الوقت قد حان لإيجاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي من شأنها تقليل خطر المواجهة وضمان السلم والاستقرار الاقتصادي في جميع البلدان .

٥٦ - وأردف قائلاً إن الفقر الذي ما فتئ يصيب غالبية العالم ، يجعل تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى . ومن غير المحتمل أن تنعم بعض البلدان بالرخاء ، بينما يستمر تدهور مستوى المعيشة في البعض الآخر ، مما يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين .

٥٧ - واستطرد قائلاً إنه في حين يجب على جميع البلدان تقاسم المسؤولية من أجل حماية البيئة ، ما يزال ثلث دول العالم يتمتع بمستوى مرتفع من التنمية التكنولوجية والعلمية والثروة الضخمة ، بينما يتعرض الثلثان الباقيان للفقر الطاحن ، والعديد من المشاكل الأخرى التي تتحدى بشدة ، قدرة تلك الدول على تحسين حالتها . ومن الجلي أن البلدان النامية تتحمل العبء الأكبر . ونظراً لأن الديون الخارجية المرهقة والتدهور المستمر لأسعار سلعها الأساسية غير النغطية قد أدى إلى تدمير اقتصاداتها ، فإنها تجد نفسها مضطرة إلى اعتماد برامج للتنوع تشابه تلك التي اعتمدها بلدان نامية أخرى كثيرة ، مما يسفر عن إنتاج مفرط للسلع المتماثلة مما يؤدي إلى زيادة انخفاض الأسعار ، وبالتالي إلى زيادة مشاكلها تفاقمها . ولا يمكن القول بأن هذه الحالة تصور تماماً أداء قوى السوق المتمثلة في العرض والطلب .

(السيد أغيار - هشت ، غواتيمالا)

٥٨ - ومضى يقول إنه لا يكفي ، عند إقامة نظام دولي جديد ، الاستعاضة عن الاحلاف السياسية بتكتلات اقتصادية جديدة أو إنشاء مؤسسات ديمقراطية واستحداث سياسات اقتصادية . وقال إنه يوافق في الرأي وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في أن الطاقة المفرج عنها للشعوب التي تكافح في سبيل الحرية يجب أن توجه لخدمة قضايا الرفاه الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وبناء الأمم والعدالة الاجتماعية . ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل تعزيز برامج التعاون الإنمائي والنهوض بعملية نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط مؤاتية . وينبغي للبلدان النامية أن تمكن المرأة من الاضطلاع بدور هام في التنمية كما ينبغي أن تركز على تدريب الموارد البشرية وتحسين نوعية معيشة سكانها .

٥٩ - وذكر أن النظام الدولي الجديد يقتضي أيضا وجود تجارة حرة بالفعل بدون أية حواجز حمائية . ومن المرجو أن يتحقق نجاح مفاوضات جولة أوروغواي في إزالة هذه الحواجز . وينبغي أن تحدد الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) السياسات التي يتعين اتباعها في المستقبل ، مع إبقاء توقعات البلدان النامية نصب العين . ومن الهام أيضا زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية وزيادة الموارد المالية لصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ، مما يمكنها من دعم عمليات التكيف الهيكلي بشروط تساهلية . ويجب ألا تفرض شروط جديدة ، بما في ذلك الشروط السياسية الطابع .

٦٠ - ثم ذكر أن هناك مسائل تزع السلاح ، والبيئة وحقوق الإنسان ، بل حتى الاتجار بالمخدرات ، يجب أن يجري تناولها جميعا من منظور البلدان النامية . كما أن الاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها أمر ذو أهمية حاسمة . ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل أن يواصل كفاحه لوقف سباق التسلح ، وينبغي تخصيص الموارد التي يتم الإفراج عنها بهذه الطريقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة .

٦١ - وقال أيضا إن جدول الأعمال الدولي الجديد يجب أن يركز على سبل تعزيز التنمية الاجتماعية ، وهو شرط لازم للسلم . ولذلك فإن بلده يرحب بعقد اجتماع قمة عالمي للتنمية الاجتماعية ، ويعتبر أن اشراك النساء والمستن والمعوقين والشباب في التنمية أمر أساسي . وينبغي أن ينصب الاهتمام أيضا على التعليم وتعزيز احترام حقوق

(السيد أغيار - هشت ، غواتيمالا)

الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين ، ولاسيما الاقليات ، مع معاملة السكان المحليين واللاتنيين والعائدين والمشردين معاملة خاصة .

٦٣ - وختاما قال إن وفده يؤيد الاقتراح الذي تقدم به الامين العام للنظر في مسألة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية . وهذا المؤتمر سيستفيد من أعمال الدورة الثامنة للأونكتاد ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٦٣ - السيد افراموف (بلغاريا) : قال إن إنهاء توترات الحرب الباردة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية قد نتجت عنه ظروف جديدة كل الجودة ، تقتضي اتباع نهج جديدة تجاه التعاون الدولي . وعملية العثور على طرق جديدة لتحقيق تنمية اقتصادية قابلة للاستمرار وموجهة نحو النمو ، على أساس حوار واسع النطاق ، قد جرى تأكيدها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع . ويمكن لهاتين الوثيقتين أن توفرأ أساسا وطيدا للتعاون الاقتصادي الدولي في التسعينات .

٦٤ - وأضاف أن أحد الشروط الأولى لاداء الاقتصاد العالمي أداء مطردا وجديرا بالثقة ، هو شرط مشاركة جميع البلدان في التجارة الدولية مشاركة كاملة . ويقتضي تحقيق تنمية مطردة تهيئة مناخ اقتصادي دولي مؤات ، كما أن هناك حاجة ماسة لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل الرئيسية ، من قبيل الديون الخارجية ، والفقر المتزايد ، والاحتفاظ السكاني وتردي البيئة ، التي تزعزع استقرار الاقتصاد العالمي .

٦٥ - ومضى يقول إن البعد الإنساني للتنمية أصبح أيضا يشكل مسألة ذات أهمية رئيسية للمجتمع الدولي ، بمقدار ما نجد أن الهدف الأخير لتنمية جميع البلدان اقتصاديا هو تحسين مستويات المعيشة فيها . والاستخدام الفعال للموارد البشرية ، مع الاحترام اللازم والضمانات الثابتة لحقوق الإنسان والحريات الاسامية ، يستحث روح الابتكار ، والتجديد ، والمبادرة ، وهذا اعتبار ينبغي أن يراعى عند إعداد توقعات التنمية الاجتماعية في نطاق التنمية الاقتصادية العالمية الشاملة . وإنما تنظر بلغاريا إلى دور الأمم المتحدة الجديد في المجال الاقتصادي والاجتماعي من هذا المنظور .

(السيد افراموف ، بلغاريا)

٦٦ - وقال إنه ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن يحدد سياسة بيئية ويعتمد وثائق محددة ، مثل الاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي . ويتعين إنشاء آلية فعالة لتنفيذ هذه الاتفاقيات وتوفير المساعدة للبلدان التي تطلب المساعدة امتثالاً لهذه الصكوك . كما ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لحالة البيئة المأساوية السائدة في أوروبا الشرقية . وبلغاريا على استعداد للتعاون في تخفيف حالة الطوارئ في تلك المنطقة ، وفي منطقة البلقان عن طريق تنفيذ مشاريع وبرامج إقليمية .

٦٧ - وقال إن وفده يؤيد كل التأييد الاقتراحات التي قدمتها هولندا فيما يتعلق بضرورة تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الفوقية ، الإنسانية الطابع . ويمكن زيادة فعالية تلك الأنشطة لتحسين التنسيق وتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والبلدان المانحة والبلدان المستفيدة .

٦٨ - وقال إن بلغاريا تظلم حالياً بعملية عميقة لتحقيق الديمقراطية والانتقال إلى اقتصاد السوق الحر . وقد اعتمد فيها دستور جديد ، عصري وديمقراطي ؛ ويجري تنفيذ برنامج لاستقرار اقتصادي أعد بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وأصبحت معدلات الفائدة والأسعار حرة ، وتتخذ الحكومة حالياً تدابير صارمة لمكافحة التضخم . ويتوقف إلى حد بعيد نجاح الإصلاح الداخلي وتهيئة الظروف اللازمة للنمو المستقر ، على الحصول على تمويل خارجي واف في الوقت المناسب ؛ وتولي حكومة بلغاريا اهتماماً خاصاً للدعم السياسي والاقتصادي والمالي للمجتمع الدولي .

٦٩ - وذكر أن وتيرة الإصلاح في بلغاريا قد أظهرت أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يلازمه معوقات جمة . ومما يزيد من تفاقم مشاكل بلغاريا وجود بيئة اقتصادية خارجية سلبية . وقد أدى الغم السريع للعلاقات الاقتصادية السابقة والآثار الاقتصادية السلبية لازمة الخليج إلى زيادة أعباء اقتصاد بلغاريا ، الذي تسبب عبء الإصلاحات الجذرية فعلاً في إنهاكه .

٧٠ - وختم بقوله إن بلغاريا تؤيد كل التأييد تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها مركزاً لتنسيق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حل مشاكل التنمية العالمية وبوصفها عاملاً للتعاون الدولي المعزز في المجالين الاجتماعي والاقتصادي . وقال إن وفده ، في

(السيد افراموف ، بلغاريا)

هذا الصدد ، يولي أهمية خاصة لإعادة التشكيل الجارية في القطاعين الاجتماعيين والاقتصادي للمنظمة .

٧١ - السيد كونان (كوت ديفوار) : قال إن الاقتصاد العالمي لا يزال في حالة حرجة ، زاد من تعقيدها انهيار بلدان كتلة أوروبا الشرقية . والموارد اللازمة لإصلاح اقتصادات تلك البلدان تشكل عبئا ثقيلا على الادخارات العالمية ، والطلب عليها شديد جدا بالفعل . وفي حين أن دمج أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي قد يعث الأمل في نهضة اقتصادية عامة ، فقد كان هذا الدمج أيضا مصدرا حقيقيا لتخوف البلدان النامية الأخرى ، ولاسيما في افريقيا .

٧٢ - وأضاف أن اقتصادات بلدان افريقيا تدهورت ، على مدى ما يناهز عقدين بشكل متواصل ، دون أن تستفيد من أي إجراء حاسم ، مثل الإجراء الذي يتخذ حاليا لمساعدة أوروبا الشرقية . وحتى برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الذي اعتمد بتوافق الآراء ، لم يحظ بالاهتمام أو الدعم المرتقب ، بسبب انعدام الإرادة السياسية . وتقرير الأمين العام عن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا (A/46/324 و Add.1) صريح جدا في هذا الصدد . وأن الاتفاق الجديد لمتابعة خطة العمل ، الذي تم توقيعه بين افريقيا وشركائها من البلدان المتقدمة النمو ، يشرع "توافذ الأمل" ، وفرض العمل التي يجب أن تُغتتم في افريقيا إذا أريد لافريقيا أن تندمج في الاقتصاد العالمي .

٧٣ - ثم قال إن البلدان النامية لا تزال تواجه أزمة اقتصادية خطيرة ، تزيد من اتساع الثغرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . ومع أن من الصحيح القول بأن بعض البلدان النامية ، ولاسيما بلدان جنوب شرقي آسيا ، قد سجلت معدلات نمو مرتفعة جدا ، فإن الانهيار الشامل لاقتصادات البلدان النامية واقع لا يمكن إنكاره .

٧٤ - وأضاف قائلا إن عدة بلدان نامية لا تزال تستمد معظم دخلها من بيع السلع الأساسية . وبالرغم من تخفيض صادرات السلع الأساسية من البلدان النامية فإن السلع الأساسية غير الوقود لا تزال تستأثر بمتوسط قدره ٤٠ في المائة - وفي بعض البلدان بمتوسط يتراوح ما بين ٦٠ و ٨٠ في المائة ، من هذه الصادرات . وقد زاد حجم الصادرات من السلع الأساسية زيادة كبرى خلال النصف الثاني من الثمانينات . وفي

(السيد كونان ، كوت ديفوار)

البلدان الأفريقية بصفة خاصة فإن الزيادة الكمية ، البالغة ٤ في المائة ، هي برهان على ما تبذله هذه البلدان من جهود . ولسوء الحظ ، فإن الأموال الواردة إلى البلدان الأفريقية من الصادرات كانت ، بسبب الهبوط المستمر في أسعار الصرف ، متدنية جداً وهي لا تتناسب مع ما تبذله من جهود . ومهما قدمنا من حجج للدفاع عن تفاعل قوى السوق بشكل حر ، فلا يمكن أن ننكر أن الاتجار بالسلع الأساسية يشمل عوامل مؤثرة تتجاوز مجرد قانون العرض والطلب . وتضر بالبلدان النامية التي تنتج المواد الأولية .

٧٥ - وقال إنه يجب التوصل إلى حلول يتقبلها الجميع عن طريق تضافر الجهود السياسية . ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن توفر دعماً ملموساً لجهود البلدان النامية الرامية إلى تنويع اقتصاداتها . ويمكن للبلدان النامية ، ولا سيما في أفريقيا ، أن تندمج بصورة أتم في الاقتصاد العالمي كما يمكن أن تستحث النمو بتجهيز نسبة مئوية هامة من منتجاتها .

٧٦ - ومضى يقول إن أزمة الديون ستستمر في فرض عبء ثقيل على البلدان النامية طوال العقود الآتية وستعرض للخطر بشكل محتوم استقرار البلدان التي تعاني من عبء المديونية الثقيل ، ولا سيما في أفريقيا ، التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها . ويواجه البلدان المديونة احتمال انخفاض إيرادات التصدير وتخلف صناعاتها ، والبطالة ، وتدني مستويات المعيشة فيها . وخدمة الديون وحدها تستهلك معظم إيراداتها الهزيلة . ولذلك ، فإن كوت ديفوار ترحب بالمبادرات الراهنة الرامية إلى تخفيض الديون . وهي تثني بشكل خاص على الشروط الممنوحة لترتيب سداد وتوباغو ، التي يمكن أن تتيح لذلك البلد أن يخفض من ديونه الرسمية بنسبة ٥٠ في المائة ، والتي توفر ، لأول مرة ، تخفيضات مماثلة في الديون التجارية الخارجية .

٧٧ - واستطرد يقول إن مجموعة الـ ٧ قد اعترفت في اجتماعها الذي عقد مؤخراً في لندن ، بالحاجة إلى اعتماد تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون ، تتجاوز إلى حد بعيد مبادرة تورونتو لمعالجة مشكلة الديون . وقال إن وفده يأمل في أن تنفذ هذه المبادرات الجديدة بأمرع ما يمكن . ومن المؤسف أن معظم تدابير تخفيف عبء الديون التي اتخذت حتى الآن تتجاهل الحالة الحرجة للبلدان المتوسطة الدخل مثل كوت ديفوار . ووفده يأمل في أن تؤخذ في الاعتبار توصيات الممثل الشخصي للأمين العام

(السيد كونان ، كوت ديغوار)

لشؤون الديون بتخفيف ديون البلدان الافريقية ذات الدخل المتوسط بشروط مماثلة لشروط مبادرة تورونتو وبأنه يجب منح هذه البلدان موارد مخصصة للتنمية بشروط أنسب وذلك في الجهود المبذولة الرامية إلى إيجاد حل دائم لمشكلة الديون .

٧٨ - وأضاف أن هناك حاجة ملحة إلى تعجيل التصنيع في البلدان النامية . ومن المتناقضات أن البلدان التي تشكل أساس العالم الصناعي لا تستطيع المشاركة في تجهيز البضائع المصنعة والاتجار بها . وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٤٤ بشأن العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا ، و ١٩٦/٤٥ بشأن التعاون الانمائي الصناعي وتنويع وتصنيع الأنشطة الانتاجية في البلدان النامية ، و ١٨٨/٤٥ بشأن تنظيم المشاريع الاهتمام الواجب حتى تتمكن أغلبية البلدان النامية من أن تصبح بلدانا قادرة على المنافسة النشطة في الاقتصاد العالمي .

٧٩ - وقال في ختام بيانه إن العامل الانساني معلّم رئيسي للتنمية وان توفير الرفاه المادي والفكري والروحي لسكان كوت ديغوار كان على الدوام نقطة استقطاب سياسات كوت ديغوار الانمائية .

٨٠ - السيد أوليسيميكا (نيجيريا) : قال إن بلده يؤيد كل التأييد الآراء التي أعرب عنها ممثل غانا باسم مجموعة ال ٧٧ في الجلسة الثالثة . وكما جاء في هذا البيان ، فإن التطورات الاخيرة الهائلة التي حدثت في العالم حسنت احتمالات الرفاه العالمي والسلم العالمي إلى حد كبير . غير أنه لا ينبغي للحامس بشأن هذه التطورات أن يسمح بتعتيم الوعي بالتفاوت الهائل الذي نمى ، والذي يستمر في النمو داخل البلدان وفيما بينها ، وفيما بين الشمال والجنوب ، وإلى حد كبير بين البلدان التي تشكل بلدان الجنوب . فعدد الفقراء في العالم يبلغ في الوقت الراهن حوالي ١ بليون نسمة ، واحتمالات وضع هؤلاء الفقراء على الهامش ازداد بصورة ملحوظة في كثير من البلدان الفقيرة . هذه التطورات المشؤومة هي ازدياد للأخلاقيات وتشكل تهديد مباشر للأمن العالمي .

٨١ - وذكر أن البيئة الاقتصادية ازدادت سوءا بالنسبة للبلدان النامية نتيجة لعوامل لا تسيطر عليها ، مثل الحمائية المتزايدة ، وانخفاض أسعار السلع الاساسية ، وازدياد أسعار الفوائد . وهذه الحالة ساعدت على تفاقم أزمة الديون وعلى الانخفاض

(السيد أوليسيمبكا ، نيجيريا)

الحاد في التدفقات الصافية لرأى المال ، التي يعاني منها العالم النامي ، والتي تفاقم بسبب ركود مستويات المعونة . ولذلك فإن من الضرورة بمكان اتخاذ اجراءات على جبهات كثيرة ، لا سيما في مجالات التجارة ، والتدفقات المالية ، وتخفيض الديون ، والتعاون الانمائي من أجل ايجاد بيئة اقتصادية أكثر مواتاة بالنسبة لهذه البلدان .

٨٢ - وأضاف أن نيجيريا تود أن ترى تحقيق تعزيز الإطار المتعدد الاطراف للاتفاقات المتعلقة بالتجارة ، الأمر الذي من شأنه أن يخفض الحماية ويوسع الفرص أمام البلدان النامية للمشاركة في التجارة العالمية . ومن الاساسي وقف التدفق الصافي الهائل للموارد المتعلقة بالديون خارج العالم النامي ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق انتهاز سياسات اقتصادية ملائمة لزيادة المدخرات وتشجيع الاستثمارات في الجنوب .

٨٢ - وأوضح أن كثيرا من البلدان المنكوبة بالديون تنفذ برامج انتعاش اقتصادي اقوى ، وقال إن هذه الجهود تدعو إلى تحقيق تعزيز ملائم لاستراتيجية الديون ، بهدف تخفيض الديون المتبقية تخفيضا جذريا . ولا يمكن مواجهة أزمة الديون الموهنة والمضغفة للمعنويات التي تعاني منها البلدان المدينة إلا عن طريق هذه الاستراتيجية ، وإن الطريق مههد لاستئناف النمو الاقتصادي القابل للإدامة .

٨٤ - وقال في ختام بيانه إن الاستعراض النهائي الاخير لبرنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ اتسم بروح من الوحدة والتعاون من جانب جميع الاطراف . وإن نيجيريا تعتقد أن هذه الروح هي مفتاح نجاح جدول أعمال التسعينات ، وتأمل في أن تسود عندما يعرض البرنامج على الجمعية العامة للنظر فيه في الدورة الحالية .

٨٥ - السيد شاكِر (العراق) : قال ، ممارسا حقه في الرد ، إن الاحداث التي وقعت بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ - والتي يزعم تسميتها بـ "أزمة الخليج" أتت نتيجة لمؤامرة اقتصادية متعمدة ضد العراق شاركت فيها الكويت . وأوضح أن هذه المؤامرة انطوت على تحويل الاموال والبضائع داخل العراق : فقد بيعت البضائع بأسعار باهظة واستغل المتآمرون نقص البضائع والنقد في البلد ، على نحو أدى إلى حالة تضخمية خطيرة

(السيد شاكِر ، العراق)

جدا . وبالإضافة إلى ذلك ، لم يحترم النظام الكويتي قرارات منظمة البلدان المصدرة للنفط فيما يتعلق بحجم الانتاج . والواقع أن الكويت أعلنت صراحة أنها لن تحترم هذه القرارات .

٨٦ - وقد بذلت البلدان الشقيقة جهودا عن حسن نية لحل الحالة وطلب من العراق أن يتخذ الاجراء اللازم لأنه بحاجة إلى موارد ونقد سائل لإعادة بناء البلد بعد اعلان وقف اطلاق النار مع ايران .

٨٧ - وفيما يتعلق بتدمير البيئة ، يعرف كل واحد أن القوات المتحالفة ضد العراق كانت تقصف المنطقة من البر والجو . ومن غير المفهوم كيف انتهى ممثل الكويت إلى أن العراق مسؤول عن الكارثة البيئية في المنطقة ؛ لعله ، في ذلك ، يقوم بمجرد تكرار ما قاله له أسياده . وفي الواقع لا يستطيع ممثل الكويت أن يفهم تماما ما حدث لأن الكويت لم تكن إلا أداة في أيدي الذين كانوا يتآمرون ضد العراق . وختم السيد شاكِر بيانه قائلا إن وفده مستعد لأن يزود اللجنة بالملفات التي تتضمن المعلومات اللازمة عن المؤامرة الاقتصادية ضد العراق لكي يعرف الجميع ما الذي حدث بالفعل .

٨٨ - السيد الصلال (الكويت) : قال ، ممارسا حقه في الرد ، إن القضايا المعروضة قد تم توضيحها في عدة قرارات لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع . وإذا كان العراق قد عانى من مشاكل اقتصادية ، فهو الذي سببها لنفسه ؛ وذكر أن الكويت قُتعت له ١٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قبل الغزو . وعندما غزا العراق ايران في عام ١٩٨١ ، لم يكن يعاني من أي أزمة اقتصادية بل كان عنده قاضٍ انتاجي . ولذلك ، فهو يتساءل عما إذا كان العراق يعتقد أنه يواجه مؤامرة إيرانية أيضا .

٨٩ - أما فيما يتعلق بحجم الاوبك ، فالعراق تجاهلها اثناء الحرب الايرانية وطلب حتى حصا تتجاوز قدرته الانتاجية .

٩٠ - ولا يمكن عزو بناء الالة العسكرية العراقية وترساناته من الاسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية إلى سياسة اقتصادية توجهها الكويت ضد العراق ، بل هي دليل على تصميم العراق على الهيمنة . وقد قُتعت أدلة لا يمكن ضحها عن هذا الطموح في

(السيد الملال ، الكويت)

قرار مجلس الأمن ٧٠٧ (١٩٩١) وفي التقرير المتعلق بالنتائج التي توصلت اليها اللجنة الخاصة والتي تشهد بحجم القدرات النووية العراقية ، التي تبلغ زهاء عشرة أضعاف احتياجاته الدفاعية .

٩١ - وأوضح أن الكويت قدمت وشائق إلى الأمين العام ، موقعة من الرسميين العسكريين العراقيين في الكويت ، تفصل الطريقة التي تم بها تفجير آبار النفط في هذا البلد بطريقة متعمدة ومتزامنة ، مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطر . وأن من الثابت أن تدميرها لا يعزى إلى القوات المتحالفة .

٩٢ - السيد شاكِر (العراق) : قال ، إن المتحدثين لا ينتهون إلى الخلاصات ، قفزا ، ورفض ادعاء ممثل الكويت بأن العراق قد غزا إيران .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥